



the Hollings Center
for international dialogue

موجز حوار

اقتصاديات الربيع العربي

27-29 أكتوبر 2011

لعبت الأبعاد الاقتصادية للربيع العربي حتى وقت قريب دوراً ثانوياً بالنسبة للقضايا السياسية بالغة الأهمية. وركز صناع القرار السياسي والخبراء أكثر بكثير على وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر أو على مناقشة إن كان حزب النهضة سينقلب على النظام العلماني في تونس. وأعير اهتمام أقل للأزمة المالية التي تواجهها الدول ولمحنة المواطنين الذين تدعوهم الحاجة للتغلب على نقص الموارد الاقتصادية وعدم اليقين وهما جزء لا يتجزأ من الاضطراب السياسي. لكن بينما تنقضي التحولات ببطء، تحتل قضية الاقتصاد السياسي للربيع العربي موضعها الصحيح بين العناوين الرئيسية والمناقشات السياسية.

ما هو الشكل الذي ستتخذه التحولات الاقتصادية في مصر وتونس وسوريا ما بعد الأسد؟ من هم الفائزون أو الخاسرون المحتملون اقتصادياً؟ وكيف يمكن للدول توفير الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي والبيئة الملائمة للأعمال التجارية؟ ولو افترضنا الخيار بين المانحين الدوليين ونماذج التنمية الاقتصادية، فمن من المرجح أن تختار الحكومات والجمهير العربية من بين هؤلاء المانحين والنماذج؟

لمعالجة هذه الأسئلة وغيرها، عقد مركز هولينغ للحوار الدولي مؤتمر ضمن سلسلة "حوارات السياسات الإقليمية" لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر 2011 بعنوان *اقتصاديات الربيع العربي*. جمع الحوار الذي انعقد في اسطنبول بتركيا مجموعة من الأميركيين والمصريين والتونسيين والأتراك والسوريين والذين كانوا يشملون خبراء في السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي وأكاديميين وصحافيين ونشطاء وقادة في القطاع الخاص وممثلي المؤسسات الفكرية وسياسيين ومستشارين سابقين.

ليس من الواضح مدي اندماج الطبقة الاجتماعية المحرومة التي يمثلها محمدبوعزيزي في التحولات السياسية الجارية.

يقدم هذا التقرير موجزا حواريا وبعض الاستنتاجات التي قد يجد صناع القرار السياسي والممارسون وأفراد القطاع الخاص أنها أساسية في فهم التحولات الجارية في الدول العربية. وجرت أربعة مواضيع رئيسية متكررة طوال جلسات الحوار:

- من غير المحتمل أن تخطو الدول العربية نفس المسار الاقتصادي. والدول العربية في مراحل انتقالية فريدة من نوعها وقد تثمر المساعدات الغربية على نحو أفضل في تونس وسوريا بعد الأسد عنها في مصر.
- للمحسوبية ولوع بالإحياء. يجب أن تعمل الحكومات الجديدة بجد على منع الاقتصاديات الفاسدة وغير الشفافة من إحياء نفسها.

➤ يوجد افتقار لرؤية اقتصادية واضحة بالنسبة للمستقبل. لا توجد رؤية واضحة لدى الأحزاب السياسية في المنطقة ولا الجهات المانحة.

➤ البحث عن نماذج هو في أحسن الأحوال بعيد المنال وفي أسوأها مُشتت. وللنموذج التركي الذي يحظى بإسراف في الإطراء حدوده.

تونس تترنح إلى الأمام

جرى الحوار على أثر إنتخابات الجمعية التأسيسية في تونس. وأثارت نتائج الانتخابات التي سلمت نصرا ساحقا لحزب النهضة نقاش حيوي نظرا للهوية الإسلامية للحزب. ناقش بعض المشاركين إن كان هذا التحول سوف ينقل تونس بعيدا عن بعض جذورها التقدمية والعلمانية وربما يعوق الاستثمار الأوروبي والأميركي. لم يوجد إجماع في الآراء بشأن هذا الموضوع، و سرعان ما أخذت القضية الإسلامية وضعا ثانويا في المناقشة. وكما أشار أحد المشاركين "قام حزب النهضة بالكثير فعلا لطمأنة التونسيين والمجتمع الدولي أنه لن يمثل قوة راديكالية".

اعتمد جزء من المناقشة التالية على إن كان الماضي نذيرا بأمور لها دور في الاقتصاد السياسي التونسي في المستقبل. ومن المعروف جيدا أن أسرة بن علي الحاكمة سابقا سيطرت علي واكتسبت العديد من الصناعات والمشاريع المربحة في محفظتهم للملكية والنفوذ. وقال أحد المشاركين أن الشركات الكبيرة تدمرت بصورة شخصية من ممارسات بن علي لمدة عقد تقريبا وأن جزءا كبيرا من هذا القطاع ربما منفتحا لخلق شركات فعالة مع الحكومة التونسية الجديدة. ومع ذلك، فإن أيا من الأطراف، بما في ذلك حزب النهضة المنتصر، ليس لديه برنامجا واضحا للاقتصاد والتنمية والرفاهية. فكما أشار أحد المشاركين "لقد قرأت برامجهم وكلها مليئة بأوجه التشابه الواضحة التي تركز على مستوى عام جداً يجعل من المستحيل الاعتراض عليها. وكلها شعارات وليست برامج اقتصادية".



صورة: هل سيحصل على ثورته؟ بتصريح من باشاك ار

قدم المشاركون عددا من الأفكار المختلفة لمنع ظهور المحسوبة مجدداً: أولاً: على الحكومة الجديدة وجمعيات رجال الأعمال صياغة خطة لتطوير جنوب وشرق البلاد المحرومين وخلق حوافز لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. ولا يجب الاستهانة بأهمية الجنوب والشرق لأن إحتجاجات واسعة في تلك المناطق سبقت سقوط النظام بعدد من السنوات. ثانياً: على الحكومة المضي قدماً بشكل حاسم في كتابة الدستور وإجراء الإصلاحات التشريعية الحاسمة التي يمكن أن تعزز بيئة مستدامة للإستثمار. ثالثاً: ربما تكون مشاريع الأشغال العامة (التي تمولها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وسيلة جيدة للحد مؤقتاً من البطالة، حيث كانت البنية التحتية الضعيفة في البلاد مصدراً دائماً للشكوى من جانب الجمهور والقطاع الخاص.

كانت المناقشات حول تونس متفائلة تفاؤلاً حذراً، حيث تعمل نتائج الانتخابات على تمكين الحكومة الانتقالية من إجراء إصلاحات حاسمة. إلا أن حتي المشاركون الأكثر تفاؤلاً بادروا بعددا من التحذيرات، وصرح أحد المشاركين من تونس أن الانتخابات التأسيسية حرجة ولكن يجب مرور دورتين انتخابيتين على الأقل لتحديد إن كان الانتقال إلى الاستقرار والديمقراطية

مرضيا. ثانيا: كان لقطاع التصدير في تونس قبل الثورة بعض عناصر القوة يمكن للحكومة الجديدة أن تبني عليه. ولكن هذه القطاعات منخفضة في كل من القيمة المضافة ومستوى مهارة العمالة وتواجه الآن منافسة ساحقة من جنوب شرق آسيا. ثالثا: في حين أن المستثمرين متحمسين لبناء من الصفر لبييا المجاورة و الغنية بالنفط ، هذا ليس هو الحال بالنسبة لتونس (أو مصر في هذا الشأن).

المرحلة الإنتقالية المطولة في مصر

علي عكس المناقشات عن تونس، كانت أجواء المناقشة حول مصر على النقيض ومتشائمة نوعا ما. اتفق العديد من المشاركين أن المرحلة الانتقالية في مصر قد امتدت بطريقة مدمرة سياسيا واقتصاديا. وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد ناور لشهور لتأجيل الانتخابات الرئاسية وربما البقاء على رأس الحكومة المؤقتة، على الأقل حتى يمكن تأمين الامتيازات السياسية والاقتصادية للقوات المسلحة من أي رقابة حكومية و شعبية في المستقبل. و قد أذعنت العديد من الأحزاب السياسية على أمل تجنب فوزا ساحقا للإخوان المسلمين. في نفس الوقت، ظلت الحركات العمالية والاجتماعية و الشعبية في مصر بثبات في الشارع، خوفا من عدم تحقق المطالب الشعبية التي هي في صميم انتفاضة يناير إذا حزموا أمتعتهم وعادوا إلى منازلهم.

في حين أن معظم المشاركين أعربوا عن قلقهم لإمتداد فترة التحول في مصر، فقد أسسوا مخاوفهم على أسباب مختلفة. وأشارت إحدى المشاركات إلى أن الثورة، التي وصفتها بأنها مازالت جارية، كانت تتطور لمدة 10 سنوات وترتبط ارتباطا وثيقا بفشل النموذج الليبرالي المحدث في تلبية الاحتياجات الأساسية للطبقات العاملة و الفقيرة وكذلك الوسطى في مصر. وأشار مشاركون آخرون في اتفاق مع هذا الرأي أنه يجري تهميش الحركات الاجتماعية التي أثارت الانتفاضات في مصر وتونس وأن نفس النخب القديمة لرجال الأعمال متحمسة لعرقلة التغييرات الثورية والعمل على إيقافها.

أجاب أحد المشاركين المصريين عندما سئل إن كان يتعين على الولايات المتحدة أن تدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى التحرك على نحو أسرع في الفترة الانتقالية، "لا، هذا أمر يرجع القرار فيه للمصريين وأي تصريحات من شأنها أن تخلق الانطباع بأن الولايات المتحدة هي من يضع الأجندة".

كان هناك اختلاف كبير حول هذه النقطة وطُرحت عدة نقاط في المقابل. وكان من بينها فكرة أن في مصر، أكثر بكثير مما عليه الحال في غيرها من الدول في المرحلة الانتقالية، هناك عداا شديد لتنفيذ إصلاحات في صالح القطاع الخاص وأن اقتصاد البلاد سوف يتضرر على المدى الطويل إذا استمر المستثمرون في إعتبار مصر بيئة غير آمنة لرجال الأعمال. وفي الواقع ألمح ممثل لقطاع الصادرات التركية أن المصانع التركية في المناطق الصناعية المؤهلة في مصر تنقل نظرًا للضغوط المستمرة من جانب الحركات العمالية في مصر للمطالبة بزيادة الأجور.

لقد أثارت العناوين الرئيسية الأخيرة قلقا بشأن توسيع الحكومة الإنتقالية لعقود العمالة الدائمة والموافقة على رفع الرواتب، مما سيعزز حتما تكلفة الأجور للحكومة في وقت الأزمة المالية الكبرى. و لكن قلل أحد المشاركين من الزيادة مشيرا إلى أن سياسة الاقتصاد الكلى للبلاد لا تزال سليمة وقوية (أسعار الصرف والاحتياطات مستقرة). وأشار مشارك آخر أن مصر تعمل بشكل أفضل من اليونان اقتصاديا، و قال ثالث أن لا يمكن أن نتوقع من الحكومة المؤقتة عدم الاستجابة لمطالب الأجور المعقولة. و ساهم مستشار حكومي سابق بنقطة مضادة مهمة بنيت علي تجربة نظام مبارك، محذراً من النتائج العكسية لزيادة الإنفاق الاجتماعي. وقال عند الحديث عن حكومة مبارك أنه عندما تعلق الأمر بالدعم والأجور والمعاشات، "زود النظام في الواقع من الإنفاق لأنه اضطر أن يتفوق على نفسه لتعويض ما اعتبره بمثابة نزع شرعيته السياسية، و لكن ما إذا ترجم ذلك إلى إنجاز قابل للقياس هو أمر مشكوك فيه جدا".

اقترح المشاركون سلسلة من الأفكار للمضي قدما في مصر. وكان من بينها ما يلي: يجب تقليص الفترة الانتقالية ويجب أن تأتي الانتخابات الرئاسية عاجلا وليس أجلا لتعزيز التخطيط الاقتصادي ولتهنئة المستثمرين المدعورين، و ينبغي على البلد أن

تدرس أي من الإصلاحات السابقة يجب أن يتم تطويرها وأيها ينبغي التخلي عنه. وقد يكون من المثمر مواصلة الإصلاح الضريبي والإصلاحات التي تمكّن الدولة من التحول من مزود إلى منظم. ومع ذلك، أشعلت فكرة أن الدولة يجب أن تقلص دورها في الاقتصاد الخلافات. قال أحد المشاركين إن النخب الحاكمة يتعين عليها أولاً تلبية مطالب المجتمع الذي عانى طويلاً في مصر قبل أن تقلق بشأن احتياجات رجال الأعمال والقطاع الخاص. ويستمر الجدل حول هوية مصر الاقتصادية.

المستقبل المجهول في سوريا

جرى النقاش حول سوريا في ظل استمرار الانتفاضة الشعبية والقمع العنيف من جانب حكومة بشار الأسد. وقد أثيرت المناقشة المشاركون السوريون المطلعون عن كثب على وضع الاقتصاد السياسي في البلاد، وناقشوا آخر التطورات على أرض الواقع، وأجزوا عدة سيناريوهات لكيفية إمكانية انتهاء الصراع العنيف بين حكومة الأسد والمعارضة، واقترحوا توصيات لما ينبغي القيام به في المدى القصير والمدى الطويل لمعالجة المرحلة الانتقالية في سوريا.

أشار أحد المشاركين السوريين أن نظام بشار الأسد يتورط في حوالي 30 إلى 40 حالات اغتيال يوميا كأداة لمنع الانتفاضة من الانتشار. ولكن بالرغم من استخدام نظام بشار الأسد لقوات الشرطة والجيش، قدر أحد المشاركين أن لا وجود للحكومة في 40-45% من البلاد "حيث لا يوجد أي دبابات ولا توجد أي دولة".

يقدر مشاركون سوري آخر أن الحكومة قد استنزفت احتياطياتها النقدية على نحو خطير، وربما ينفد المال في وقت أقرب مما قد قدره المراقبون، حيث أن قلة من الأفراد تدفع الضرائب وقد توقف كثير من المغتربين عن إرسال العملات الصعبة للبلاد. وامتد أيضا الاضطراب السياسي الي السوق العقارية، حيث ترتفع أسعار المنازل في العديد من المدن والبلدات سريعا وفي فترة قصيرة لأن الأفراد يحولون أموالهم بعيدا عن البنوك والأسهم إلى الملاذات العقارية الأكثر أمنا إلى حد ما.

علام لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك ليضغط على الأسد، قدم المشاركون السوريون إجابات مثيرة للاهتمام: لا ينبغي أن توقف تركيا التجارة لأن الحظر التجاري سوف يضر بمعارضتي الحكومة. ولا ينبغي أن يكون هناك أي تدخل عسكري دولي، فالمساحات الواسعة من البلاد خارج سيطرة الأسد يمكن استخدامها كملاذات آمنة للتنظيم الذاتي.

ناقش المشاركون في مجرى الحوار ثلاثة سيناريوهات محتملة: (1) أن نظام الأسد سيبقى على قيد الحياة ولكنه سيصبح منبوذا معزولا أقرب إلى كوريا الشمالية و(2) أن العنف سوف يؤدي إلى حرب أهلية والتي قد تحمس أيضا الجماعات العرقية والدينية في سوريا ضد بعضها البعض و(3) أن نظام الأسد سيسقط ويفسح المجال لفترة انتقالية (كان المشاركون متشككون بشأن إن كانت عملية الانتقال سلسلة نسبيا مثل تونس أو تقع في ركود مثل مصر). وأشارت المناقشة أن السيناريو الثالث هو النتيجة الأكثر احتمالا.

إذا وقع السيناريو الثالث، سوف تضطر سوريا لا محالة إلى إجراء بعض الخيارات الصعبة بشأن الإصلاح الاقتصادي. أشار المشاركون أن الاقتصاد السوري هو مزيج من المحسوبية (حيث يهيمن 20-30 فردا) والقطاع الحكومي المتضخم الذي يتركز حول دمشق. فمن المقدر أن 1.8 مليون سوري يحصلون على رواتب حكومية. كما ذكر أحد المشاركين عن الاقتصاد الذي توجهه الدولة في سوريا، "في مصنع احتاج إلى 100 موظف، كان لدينا 700". سوف تضطر الحكومة المؤقتة أن تتخذ قرارا إما بعزل العمالة الزائدة أو العثور على المال لمواصلة دفع رواتبهم، وكلاهما له عواقب وخيمة. بالإضافة إلى ذلك سوف تنشأ التوترات بين دمشق، التي تم بناؤها بشكل كبير على اقتصاد القطاع العام وحلب في الشمال، والتي في السنوات الأخيرة قد طورت قاعدة صناعية واسعة وشكلت علاقات تجارية ممتدة مع تركيا.

باستشراف النظام السياسي ما بعد بشار الأسد، يواجه الاقتصاد السوري مستقبل غير معلوم. فمن ناحية، قد تسمح ثروة سوريا النفطية المتواضعة للحكومة بتبسيط وتفعيل مشروعات الدولة تدريجيا. ومن ناحية أخرى فإن البلاد تتخلف بشدة في نقل التقنية

والتدريب الإداري. إذا كان على البلاد أن تتبع مسار الإصلاح الذي يحركه السوق، سوف يكون على المسؤولين السوريين إيجاد وسيلة لتجنب جعل البلاد مكانا للإغراق بالسلع الأجنبية ومستودعا للمصانع محدودة المهارة.

بحثاً عن النماذج: المسار التركي؟

عندما يتعلق الأمر بفهم الثورات والتغيرات السياسية، فإنه من المغري للمراقبين والمشاركين على حد سواء مناقشة إن كانت توجد نماذج للدول التي تمر بأحوال إنتقالية. وأحد أكثر النماذج إطرءاً في هذا الصدد هي التجربة التركية. تبرز التغييرات السياسية والاقتصادية في تركيا على مدى العقد الماضي مقارنات مثيرة للاهتمام. ناقش المشاركون في مجرى الحوار هذه الفكرة مع بعضهم البعض ومع نظرائهم الأتراك.

كان المشاركون على العموم متشككون جداً من فكرة أن تركيا تمثل نموذجاً يمكن أن يحتذى به إجمالاً من جانب تونس ومصر وسوريا. وفي الواقع قدم أحد المشاركين من مؤسسة غالوب Gallup بعض الإحصاءات الواقعية لدعاة النموذج التركي في مصر. عندما سُئل المشاركون في الاستطلاع "أي بلد تعتبرها نموذجاً سياسياً لحكومة مصر في المستقبل؟" استشهد 8% فقط بتركيا. أدت تركيا أفضل قليلاً فقط من الولايات المتحدة، والتي استشهد بها كنموذج بنسبة 7% من المشاركين. وأشار الحوار أن التغييرات السياسية في تركيا - من تسليم الجيش إلى الإشراف المدني وحتى تجربة حزب العدالة والتنمية على رأس الحكومة - غالباً ما يستشهد بها في تونس ومصر. ويبدو أن حزب النهضة في تونس هو الحزب الذي يروج ترويجاً حماسياً أكبر لمقارنة بينه وبين حزب العدالة والتنمية، بالرغم من أن نجاح النهضة في التنظيم يبدو أنه قد نشأ عضواً من الثورة وليس من خلال أي عمل من المحاكاة. وغالباً ما يستشهد في مصر بالنموذج التركي خطايا ولكنها أيضاً مقارنة مسببة للخلاف والشقاق. قد يتمتع الإخوان المسلمون بمقترح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أنهم أيضاً يمكنهم السير في طريق حزب العدالة والتنمية ولكن بالنسبة للجهات الفاعلة السياسية المصرية الحريصة على تهميش جماعة الإخوان المسلمين، مثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة والأحزاب الليبرالية، المقارنة تنذر بأشياء أخرى.

جدول: تجارة تركيا مع دول عربية مختارة

الميزان التجاري		حجم التجارة		
(في صالح تركيا)		(بالمليون دولار أمريكي \$)		
2010	2000	2010	2000	
1335	235	3187	516	مصر
5883	-1779	6190	1862	قطر
529	72	615	127	الأردن
390	107	847	151	لبنان
1507	-691	2358	882	ليبيا
1011	-361	2272	730	سوريا
434	97	995	227	تونس

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TÜİK)

ثم تحول النقاش إلى الأبعاد الاقتصادية لانخراط تركيا في العالم العربي قبل وبعد الربيع العربي. وقال أحد المشاركين الأتراك إن تركيا لا ينبغي أن يُنظر إليها كنموذج بل بالأحرى كدولة تجارية يمكن لاقتصادها الدينامي وقدرتها على الربط بين الحكومة والمبادرة الفردية أن يكون له تأثيراً اقتصادياً إيجابياً على الدول العربية. الإحصاءات في هذا الصدد مثيرة للاهتمام حقاً: ففي عام 2000 صدرت تركيا 6.5 مليار دولار إلى الدول العربية، والآن تصدر بأكثر من 50 مليار دولار. ومشاريع الإنشاءات التركية في الدول العربية تبلغ في مجموعها 70 مليار دولار، وهناك غرف أعمال تركية في 18 دولة عربية. كما ناقش المشاركون مبادرة رباعي الشام، وهو اتحاد اقتصادي إقليمي ناشئ يجمع تركيا ولبنان والأردن وسوريا ويسعى لخفض الحواجز أمام التجارة ودمج الاقتصاديات الأربعة على نحو حيوي.

ومع ذلك، قد تكون قدرة تركيا على الإرتقاء بإقتصاديات الربيع العربي مبالغاً فيها. وكما أشار أحد المشاركين، عندما يناقش ممثلي القطاع الخاص التركي إقتصاديات الدول العربية، يميلون إلى الحديث عن ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري. ولكن ليس لديهم حافز يذكر لتصحيح الموازين التجارية الضخمة لصالح تركيا (انظر المخطط في الصفحة السابقة). و في حين أن العديد من المشاركين الأتراك ناقشوا هوية "الدولة التجارية" لتركيا ودورها كعوامل إيجابية في المنطقة، أعرب بعض المشاركين العرب عن مخاوف أن يركز النمو الاقتصادي لتركيا على الدول العربية التي تعمل بمثابة أسواق نائية والتي تشتري كثيرا من تركيا ولكن تباع قليلا في المقابل.



صورة: "هل أنت مستعد للتصدير؟" سؤال في إعلان لغرفة تجارة اسطنبول

وفرة الجهات المانحة وقلة المساعدة

بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، توجد وفرة من المانحين الذين يحتمل أن يساعدوا الدول العربية في تسهيل فترات التحول الاقتصادي والمالي التي تشهدها. وتشمل هذه الجهات المانحة الولايات المتحدة ودول الخليج والمؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي. وعلى ذلك، مشكلة المساعدة ليست قلة الأموال ولكنها تكمن في السياسة، حيث أن نقاط الخلاف السياسي عديدة.

أولها أن أشار بعض المشاركين إن دول الخليج هي أكثر استعدادا لتحمل المخاطر مع حزم المساعدات وأكثر ثقة في قدرتها على التأثير في البلدان التي تشهد المرحلة الانتقالية من الولايات المتحدة، التي تميل حزم مساعداتها إلى مواجهة مشكلة من جانب التدقيق السياسي الداخلي والشروط. واختلف آخرون مشيرون إلى أن دول الخليج يمكن أن تكون مترددة وغير مستقر تماما عندما يتعلق الأمر بالمساعدة. تعهدت دول الخليج في البداية بـ 18 مليار دولار ولكن الكثير من هذه "المساعدة لا يزال في مرحلة التعهد ويعبر عن قلق دول الخليج. المملكة العربية السعودية هي إحدى الجهات المانحة العليمة بالأمر سياسيا، وهي حذرة بشأن مخاطر استئناف المساعدات مرة أخرى لتونس أو لبنان أو مصر"، هذا كما أشار أحد المشاركين.

ثانيا: أثار بعض المشاركين المصريين نقطة مفادها أن الولايات المتحدة ومجموعة الثمانية G8 أعلنت عن حزم مساعداتها التنسيق بقليل والتفاوض، وهذا يعني أنها أبلغت المصريين بتفاصيل الحزمة ولكن لم تتفاوض على الأحكام المشروطة للغاية معهم.

ثالثا: تبدو المساعدة الأمريكية مسألة مهلكة على وجه الخصوص ومثيرة للجدل في الوقت الراهن، على الأقل في مصر. كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب Gallup استعرضه أحد المشاركين على وجه الحصر للحوار اتجاهات صارخة. عندما سُئل المصريون إن كانوا يؤيدون أو يعارضون مصادر معينة للمساعدات الخارجية، كانت النتائج كما يلي: قال 71% أنهم يؤيدون المساعدات من دول عربية أخرى، و30% يؤيدون المساعدات الأميركية، و57% فقط أكثر من 57% يؤيدون المساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

اختلف المشاركون بشكل ملموس بشأن ما يعتبرونه طريقا للمضي قدما في مسألة المساعدات. أحد الآراء كان مفاده أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تنسحب وتترك المصريين ليصلون إلى نتائج إيجابية دون أي تدخل. في حين كان رأي آخر مفاده أنه لا يجب على الولايات المتحدة (وجميع الجهات المانحة الأخرى) أن تمنح أي مساعدات حتى تنتهي المرحلة الانتقالية ويصبح لمصر رئيس منتخب. إلا أن رأي آخر أشار أنه ينبغي على المانحين الدوليين إنشاء مجموعة اتصال دولية تضم وفدا مصريا كبيرا وقويا وذلك لمنح المصريين الفرصة الكافية للتعبير عن الرأي وبالتالي إنقاص المشاعر المعادية للولايات المتحدة في مجال المساعدات.



the Hollings Center
for international dialogue

مركز هولينغ الدولي منظمة غير حكومية و غير هادفة للربح مخصصة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة والبلدان التي يسكنها المسلمون بالدرجة الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوراسيا وأوروبا. سعيا لتحقيق رسالته يعقد مركز هولينغ مؤتمرات الحوار التي تولد أفكارا جديدا بشأن القضايا الدولية الهامة وتعمق قنوات الاتصال عبر قادة الرأي والخبراء. يقع المقر الرئيسي لمركز هولينغ في واشنطن العاصمة، وله مكتب تمثيلي في اسطنبول بتركيا. تعقد البرامج الأساسية في اسطنبول، المدينة التاريخية الشهيرة بدورها كمفترق للطرق، مما يجعلها مكانا مثاليا للحوار متعدد الجنسيات.

لمعرفة المزيد عن تاريخ مركز هولينغ ورسالته وتمويله، يرجى زيارة:

<http://www.hollingscenter.org/about/mission-and-approach>

info@hollingscenter.org

تابعونا على تويتر [@HollingsCenter](https://twitter.com/HollingsCenter)